Al-Mukhtar Journal of Social Science 41 (3): 511-531, 2023
Doi: https://doi.org/10.54172/wq19n021

Research Article **Open Access**

The Role of Civil Society Institutions in Empowering Libyan Women: A Case Study of the Girls of Libya Association.

Hind Abdulghader Husain Mousa[1]

*Hind Abdulghader Husain Mousa: E-mail addresses: hind.abdulqader@gmail.com

Department of Sociology, University of Tobruk

Abstract: The study aimed to identify the areas of women's empowerment (economic, political, cultural, and social) as provided by the Girls of Libya Association. It also sought to identify the obstacles that hinder the implementation of the association's empowerment efforts for Libyan women, as well as to assess the impact of the services provided by the association on the beneficiaries of its various activities. The study adopted a descriptive-analytical approach and relied primarily on interviews as a data collection tool. The study concluded that there are many associations and organizations concerned with girls' affairs in Libya, one of which is the Girls of Libya Association. This association works to uphold the rights of girls and empower them in all aspects of their lives, including education, health, counseling and psychological support, leadership, and political participation. The Girls of Libya Association focuses on raising awareness and advocating for girls' issues and their role in society. It also provides legal and social support to Libyan girls who face discrimination or violence. The association provides suitable educational and training programs that contribute to enhancing girls' skills and economic empowerment. Additionally, it offers social assistance and psychological support to girls in times of crises and personal challenges.

Keywords: empowerment, civil society, development, Women.

هند عبدالقادر حسين موسى[1]*:
علم الاجتماع، جامعة طبرق، ليبيا.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة الليبية، دراسة حالة لجمعية فتاة ليبيا

هند عبد القادر حسين موسى

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات تمكين المرأة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية) كما تقدمها جمعية فتاة ليبيا، وتحديد المعوقات التي تحول دون تنفيذ دور جمعية فتاة ليبيا في مجال تمكين المرأة الليبية، وتقييم أثر الخدمات التي تقدمها الجمعية على المستفيدات من أنشطتها المختلفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت الدراسة بشكل أساس على المقابلة كأداة لجمع البيانات، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى: أنه يوجد العديد من الجمعيات والمنظمات المعنية بشؤون الفتيات في ليبيا. واحدة من هذه الجمعيات هي "جمعية فتاة ليبيا". وتعمل هذه الجمعية على تحقيق حقوق الفتيات وتمكينهن في جميع جوانب حياتهن، بما في ذلك التعليم، الصحة، الإرشاد والدعم النفسي، القيادة والمشاركة السياسية. تركز جمعية فتاة ليبيا على توعية المجتمع ورفع الوعي حول قضايا الفتيات ودورهن في المجتمع. وتعمل أيضًا على تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للفتيات الليبيات اللواتي يواجهن التمييز أو يعانين من العنف. الجمعية تعمل على توفير البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة التي تساهم في تعزيز مهارات الفتيات وتمكينهن اقتصاديًا. كما توفر المساعدة الاجتماعية والدعم النفسي للفتيات في حالات الأزمات والتحديات الشخصية.

الكلمات المفتاحية: تمكين، المجتمع المدني، التنمية، المرأة.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium , provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة:

ينظر إلى تمكين المرأة Women Empowerment على أنه الملاذ الآمن لمواجهة ما تعانيه المرأة من فقر وتدهور لأحوالها المعيشية، فالمعنى العالم للتمكين هو توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام النساء ورفع مستوى إنتاجياتهن وذلك في ظل انحسار مسؤولية الدولة في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد، فالمرأة لا تقتصر على كونها متلقيًا سلبيًّا للمساعدات التي تحقق لها الراحة والرخاء، ولكنها عامل نشط وفعال للتغيير ودافع قوي للتحول الاجتماعي **(عبده، 2010: 741)**

والمؤكد أن ثمَّة علاقة بين التمكين والتنمية، فإذا كان تمكين المرأة يُعرَّف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية – ولاسيما الصحة، والتعليم، وفرص كسب الرزق، والحقوق، والمشاركة السياسية– من جهة، فإنه يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورًا أساسيًّا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى، يمكن لاستمرار التمييز ضد المرأة أن يعوّق التنمية. ولطالما ركّز صنّاع السياسات وعلماء الاجتماع على جانب دون آخر من تلك العلاقة؛ فالذين يركزون على الجانب الأوَّل يؤكدون أن المساواة بين الجنسين تزداد عندما يتراجع الفقر، ويتعين على صنّاع السياسات التركيز على توفير شروط ملائمة للنمو الاقتصادي والرخاء، مع السعي طبعًا إلى المحافظة على إتاحة فرص متساوية للجنسين، لكن من دون اعتماد استراتيجيات خاصة تهدف إلى تحسين وضع المرأة. وفي المقابل، يركز كثيرون على الجانب الثاني للعلاقة: التمكين بوصفه شرطًا للتنمية (دوفلو، 2013: 53)

لقد تبنَّت معظم المنظمات العاملة في مجال التنمية، سواء الدولية منها أو غير الحكومية المحلية، مفهوم "تمكين"، بوصفه موجِّهًا عامًّا لسياسات تنمية المرأة وأنشطتها، وقد أثار مفهوم التمكين، كغيره Women`s Empowerment من مفاهيم تنمية المرأة كثيرًا من الجدل في أوساط الدوائر النسوية والتنموية. فبينما يرتبط تاريخ المفهوم بتاريخ حركات التحرر الوطني وحركة الحقوق المدنية الأمريكية المهتمة بتمكين الفقراء والمهمشين بإشراكهم في التعلم وكسب المعرفة بهدف تغيير أوضاعهم بأنفسهم؛ فإن هذا المفهوم قد انتُقد كثيرًا بأنه فقد هذه القدرة الكلية على التغيير، عندما تبنَّته العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية، إذ أصبح المفهوم يركز بالأساس على تمكين الأفراد منفردين، وأهمل الشق المتعلق بالتمكين الجماعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التي تولِّد الاضطهاد والتمييز ليس ضد النساء فقط. **(سرحان، 2011: 135)**

ومن هنا تتطلب عملية تمكين المرأة إعادة النظر في الأدوار المحددة للمرأة في المجتمع، والعمل على تغيير النماذج الثقافية القائمة، وأن تكون السياسات والبرامج التي تدعم التمكين متعددة الوجوه، تركز على توفير الفرص والموارد التي تسمح للنساء بتحقيق إمكاناتهن الكاملة في مختلف المجالات. وفي ضوء ذلك، تُعدُّ عملية تمكين المرأة عملية مركبة تتطلب جهودًا متعددة من مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن المهم تنفيذ سياسات وبرامج فعالة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها من المساهمة بشكل فاعل في جميع جوانب الحياة. **(المشهداني، 2012)**

وقد أكدت عدد من الدراسات أهمية تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، لما له من أثر إيجابي على التنمية في المجتمع، فالتمكين يعوَّل عليه لخروج المرأة الفقيرة من دائرة التهميش وتزويدها بالمعارف التي تجعلها قارة على العمل وتحسين نوعية حياتها(**Alider, 2009**) ، كما أن التمكين الاجتماعي المتمثل بتزويد المرأة بالمعارف والمهارات اللازمة يمكِّنها من المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بها(**Karp, 2009**) . ومن هنا فالمرأة الفقيرة بحاجة إلى التمكين، وخاصة في ظل تزايد الفقر، إذ تُعدُّ المرأة الفقيرة من الفئات المهمشة التي تحتاج إلى بناء قدراتها ومنحها القوة باستخدام إمكاناتها(**Harris, 2009**) .

وفي هذا الإطار يمكن تأكيد الدور المهم والحيوي الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة، فهذه المؤسسات تعمل على تعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، إذ تقوم الكثير من هذه المؤسسات بتوفير الدعم والتدريب والموارد اللازمة للنساء، وتعزز قدراتهن وتشجعهن على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبفضل جهودها، تنشأ فرص جديدة للمرأة في مجالات مثل التعليم والتدريب المهني وريادة الأعمال. تعمل هذه المؤسسات أيضًا على توعية المجتمع بأهمية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وتعمل على تغيير الثقافات والتصورات النمطية القائمة على التفرقة بين الجنسين. وبالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية، تعزز المؤسسات المجتمع المدني قوانين حماية المرأة وتطبيقها، وتعمل على تعزيز الوعي بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على المستوى العالمي. ومن خلال متابعة الباحثة لمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وخاصة تلك المؤسسات العاملة في مجال تمكين المرأة الليبية، أمكن للباحثة التعرف عن قرب عن طبيعة عمل تلك المؤسسات ومدى مساهمتها في مجال تمكين المرأة، ومن بين تلك المؤسسات (جمعية فتاة ليبيا) وهي من الجمعيات النشطة في مجال تمكين المرأة، ومن هنا اتخذت الباحثة من الجمعية مجالاً للدراسة.

إشكالية الدراسة:

من خلال معايشة الباحثة للواقع الليبي، وفي ضوء ما رصدته من أحوال للمرأة الليبية يمكن التأكيد أن المرأة الليبية تعيش حالة من التهميش والمعاناة، ويظهر ذلك في ضوء عدد من المؤشرات: تواجه المرأة الليبية تحديات في الوصول إلى فرص متساوية بسبب القيود القانونية والثقافية التي تحد من حقوقها وحرياتها، كما يعد العنف الأسري وسوء المعاملة ظاهرة شائعة في ليبيا، وهو ما يؤثر على قدرة المرأة على المشاركة الكاملة والمساوية في المجتمع، كما تواجه المرأة الليبية صعوبات في الوصول إلى التعليم والتدريب المهني، فيقيد فرصها في سوق العمل، كما تواجه المرأة الليبية تحديات في الوصول إلى المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات السياسية، كما تواجه المرأة الليبية تحديات في الوصول إلى الحقوق الاقتصادية، مثل حقوق الملكية والتراث والمشاركة في القوى العاملة. وقد أكد ذلك العديد من الدراسات، فعلى سبيل المثال أكدت دراسة حبيب والعجيلي (2023) أنه رغم التحولات والتطورات التي حدثت في المجتمع الليبي فإن المرأة مازالت تعاني من النظرة التقليدية التي ترى أنها غير قادرة على إحداث تغييرات في بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية **(حبيب والعجيلي، 2023: 68)**، كما أكدت دراسة عطية وآخرون (2016) أن المرأة لا تقل قدرة عن الرجل في العمل

والإنتاج، إلا أن هناك انخفاضًا في درجة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ناتجة عن تلك النظرة السلبية للمرأة **(عطية وآخرون، 2016: 324)** كذلك خلصت دراسة أرقيعة (2022) إلى أن درجة مشاركة المرأة في المجتمع والتنمية تعتمد على ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية. والواقع أن المرأة الليبية تعاني من وضعها بعيدًا عن الوضع الأمثل لدورها في أي مجتمع فوضع المرأة في سوق العمل الليبي غير مربح لجميع الأطراف. (أرقيعة، 2022: 644- 680)

والملاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة نشطت مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، والمؤسسات النسائية بشكل خاص في تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة في مجال تمكين المرأة، ومن هذا المنطلق تحددت إشكالية هذه الدراسة في الكشف عن الدور الذي تؤديه إحدى مؤسسات المجتمع المدني (جمعية فتاة ليبيا) في مجال تمكين المرأة في المجتمع الليبي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما **دور مؤسسات المجتمع المدني (جمعية فتاة ليبيا) في تمكين المرأة الليبية؟**

أهمية الدراسة:

دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب:

- تساهم الدراسات في إثراء المعرفة حول كيفية تحقيق تمكين المرأة من خلال تعاون المجتمع المدني وتعاطفه مع قضاياها.
- تساهم الدراسة في زيادة الوعي حول دور المجتمع المدني في تمكين المرأة وتسليط الضوء على البرامج والمبادرات الناجحة التي تقوم بها جمعية فتاة ليبيا في مجال تمكين المرأة.
- من خلال دراسة دور المجتمع المدني، يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في جهود تمكين المرأة، ومن ثم تحديد الفرص لتحسين الأداء وتعزيز الفعالية.
- تمكن الدراسة الجهات المعنية من تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لزيادة تأثير مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة وتحفيز التغيير الإيجابي.
- قد تكون هذه الدراسة مفتاحًا لجذب التمويل والدعم لمشاريع تمكين المرأة التي تديرها مؤسسات المجتمع المدني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على رؤية جمعية فتاة ليبيا ورسالتها وأهدافها وطبيعة الأنشطة والمبادرات التي تقدمها في مجال تمكين المرأة
- تحديد مجالات تمكين المرأة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية) كما تقدمها جمعية فتاة ليبيا
- التعرف على المعوقات التي تحول دون تنفيذ جمعية فتاة ليبيا في مجال تمكين المرأة الليبية

- التعرف على أثر الخدمات التي تقدمها الجمعية على المستفيدات من أنشطتها المختلفة

أسئلة الدراسة:

- ما رؤية جمعية فتاة ليبيا ورسالتها وأهدافها وطبيعة الأنشطة والمبادرات التي تقدمها في مجال تمكين المرأة؟
- ما مجالات تمكين المرأة (الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية) كما تقدمها جمعية فتاة ليبيا؟
- ما المعوقات التي تحول دون تنفيذ جمعية فتاة ليبيا في مجال تمكين المرأة الليبية؟
- ما أثر الخدمات التي تقدمها الجمعية على المستفيدات من أنشطتها المختلفة؟

مفاهيم الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مفهومين أساسيين وهما مفهوم التمكين، ومفهوم المجتمع المدني.

مفهوم التمكين:

يسعى التمكين، نظريًا على الأقل، إلى الوصول لوضع تمتلك فيه المرأة قدرات ومهارات وثقة ذاتية أعلى على المستوى الشخصي، ومصادر أوسع وأكثر تعددًا، واعترافًا وتقديرًا مجتمعيًّا لدورها وقدراتها، مع إمكان عيشها ضمن مساحة فيها العديد من الخيارات الاستراتيجية المرئية والواقعية أمامها **(نتشه، 2011: 143)**

ويعرف Social Work Dictionary التمكين على أنه: عملية مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والتنظيمات والمجتمعات على زيادة قدرتها الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوى والمزايا الإيجابية لديهم **(R., Barker, 1997: 809)**

يعرف التمكين من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة على تنمية المرأة بأشكال مختلفة فبعضها ركَّز على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق، وإلغاء أشكال التمييز المختلفة التي تحملها في طياتها القوانين العربية، وركز بعضها الآخر على تقديم القروض والعمل على مشاريع مُدِرَّة للدخل، أو تقديم خدمات سواء في مجال الصحة أو التعليم أو غيره من القطاعات، وعلى الرغم من أهمية هذه التدخلات في مساعدة بعض النساء والأفراد، فإن الطريق لتمكين النساء بالمفهوم الجماعي مازال بعيد المنال، إذ ركزت معظم مؤسسات الدعم الدولية على اتباع سياسات تأثرت بها المنطقة العربية، تقوم على تحرير السوق وعلى التصدير الموجَّه من القطاع الخاص الذي يعتمد على رفع كفاءة العمل، وعلى الرغم من التبشير بأن ذلك النموذج سيزيد الطلب على عمالة النساء في العالم العربي، فإن المؤشرات الكمية لا تدعم ذلك. **(سرحان، 2011: 135-136)**

إن تمكين المرأة غير قاصر على مشاركة المرأة في قوة العمل أو المشاركة في النشاط الاقتصادي، إذ يشمل تمكين المرأة مجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم اقتصاديًا واجتماعيًا في رفاهية أسرتها وتقدُّم مجتمعها. فضلًا عن حصولها على التقدير والاعتراف المجتمعي بقدرتها على إحداث التغيير في سلوك الآخرين وفرض خياراتها في الصور الآتية: **(البسيوني، 2005: 423)**

- الأمان الاقتصادي: بمعنى أن تكون المرأة صاحبة عمل، وقادرة على تحقيق رغبتها من خلال إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي أو التجاري وإدارته بنفسها، وحصولها على العائد المادي منه، وتحكمها في عملية التمويل بالاقتراض وتحمُّل مسؤولية السداد.
- الإلمام بحقوقها القانونية والسياسية.
- أن تكون لها ملكية خاصة وتمتلك أصول المشروع وأن يكون لها حساب خاص بها في البنك.
- الاندماج في أنشطة الجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية وفي الانتخابات وجمعيات صاحبات الأعمال حتى يكون لها صوت مؤثر في السياسات الاقتصادية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

صور تمكين المرأة وأشكاله:

إذا كان تمكين المرأة بشكل عام يعني مساعدتها على زيادة قدراتها الشخصية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، واستثمارها في تحسين ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، فمعنى ذلك أن لتمكين المرأة صور وأشكال مختلفة يمكن تحديدها على النحو الآتي: **(العبد الكريم، 2014: 181- 185)**

- **تمكين المرأة اقتصاديًّا:** ويعني الممارسات التي تستهدف إزالة جميع العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي، وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية، ومن ذلك المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية، والتدريب، والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.
- **تمكين المرأة ثقافيًا:** ويعني إتاحة الفرصة للمرأة للوصول إلى مصادر الثقافة كافة، وحرية الاختيار، والتعبير عن الذات، وحرية التعبير عن الرأي، والمشاركة في نقاش القضايا المطروحة محليًّا، وعالميًّا.
- **تمكين المرأة اجتماعيًّا:** ويعني إتاحة كل الأسباب الموضوعية، والمادية، وتوفير الآليات المناسبة لمشاركة المرأة في نشر الوعي بقضايا المجتمع، والتحديات التي تواجهها، وتقديم المقترحات، والمشاركة في صنع القرارات التي تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية في كل المجالات.
- **تمكين المرأة قانونيًّا:** ويعني استخدام القانون لتعزيز موقف المرأة في المجتمع، ولا يقتصر استخدام القانون على التشريع، والقرارات التي تصدرها المحاكم، ولكن الكثير من الأنظمة والقرارات، والإجراءات والاتفاقيات، والنظم القانونية التقليدية التي تشكل في مجموعها القانون الذي يستهدف المرأة.

ويمكن تعريف **التمكين إجرائيًّا** بأنه: كل ما من شأنه أن يتيح للمرأة الليبية حياة كريمة تمكِّنها من اكتساب المهارات الثقافية، والاجتماعية، والعلمية والعملية، وغيرها من المهارات الضرورية لبناء ثقتها بذاتها، وقدراتها، وإمكاناتها، وتوظيفها في تطوير حياتها ومستقبلها، ودورها في مجتمعها.

مفهوم المجتمع المدني:

يطرح الحديث عن المجتمع المدني العديد من الصعوبات والإشكاليات النظرية والعملية، وتزداد الصعوبة كلما ازداد اللجوء المكثف من قبل فاعلين ومؤسسات وهيئات تحتل فضاءات مختلفة من العالم الاجتماعي وذات مصالح وأغراض متباينة. إن أكثر صعوبات تحديد هذا المفهوم تكمن في تداوله المكثف في الفضاء العمومي، وفي الإعلام المكتوب والمرئي، إلى درجة أنه أصبح المقولة المركزية التي تؤسس المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، وتستثمر من طرف قوى اجتماعية متنافرة من حيث التكوين السوسيولوجي والتقاليد الثقافية، ومن ثم من حيث المضامين التي تمنحها إياه. إن تداوله على نطاق واسع يجعل مهمة التحديد الموضوعي مهمة في غاية التعقيد، حيث تتداخل الرغبة في الصرامة المنهجية مع احتمالات الانزلاق والانقياد وراء تعريفات إيديولوجية، إما تنحاز إليه وإما تتجاهله كليًّا **(العدواني، 2009: 149)**

ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى تلك المنظمات الاجتماعية غير الحكومية وغير الهادفة للربح، والتي لها استقلال عن الدولة وذات التزام قانوني وقيمي.**(Alex C. Michalos and other, 2014, 938)**

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني في هذه الدراسة: ذلك التنظيم الذي يشمل المؤسسات والمنظمات التطوعية وغير الحكومية، التي أسسها الأفراد بحكم ميولهم التطوعية، وخلفياتهم المهنية، وانتماءاتهم الفكرية، بموجب التشريعات النافذة، وتتمثل في الجمعيات والهيئات التطوعية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والعمالية، والأندية الرياضية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها من المؤسسات الأخرى، وتتمثل في هذه الدراسة في جمعية فتاة ليبيا مثالًا على ذلك.

نظرية الدراسة:

تتخذ الدراسة من النظرية النسوية إطارًا تحليليًّا، فللنظرية تاريخ طويل، سواء في محاولة فهم وضع الرجل والمرأة في المجتمع على المستوى النظري، أو في سعيها لتحقيق المساواة والعدالة للمرأة في المجتمع على المستوى العملي. ومع ذلك، يتمحور جوهر التحليلات النسوية حول فكرة أن الرجال يتمتعون بنصيب أكبر من القوة والامتيازات والحرية والحقوق في المجتمع بالمقارنة مع النساء. وبفضل هذا الاستحواذ، يمكن للرجال أن يمارسوا الهيمنة على النساء في مجالات متعددة مثل العمل وقضاء وقت الفراغ والحياة الأسرية والتعليم. تختلف توجهات المدارس النسوية المختلفة في تصورها للتقسيمات والفروق بين الجنسين وفي طرق التعامل معها. ومع ذلك، يشترك جميع النسويات في الاعتقاد بأن النساء يجب أن يتمتعن بحقوق متكافئة في المجتمع، وأن أي تمييز أو قهر تتعرض له المرأة يجب تغييره. **(تشيرتون وبراون، 2012: 126-127)**

ومن هنا فتحليل النساء ودورهن في المجتمع يعد جزءًا أساسيًّا من النظرية النسوية المعاصرة، بتوجيه التساؤلات حول مكانة النساء ودورهن في المواقف المختلفة، سواء كانت النساء حاضرات أو غير حاضرات، وكيف يؤثر ذلك على تجربتهن ومشاركتهن في المجتمع. كما تشير النسويات إلى أن غياب النساء في بعض المواقف ليس بسبب تقصير منهن، ولكن بسبب جهود متعمدة لاستبعادهن، وعندما توجد النساء، فإنهن يؤدين أدوارًا مختلفة عن التصور العام لهن، وقد تكون تلك الأدوار أقل تميزًا وتابعة لأدوار الرجال، وعدم الاعتراف بتلك الأدوار وعدم رؤيتها يعكس عدم المساواة والتمييز، كما أن تحليل النسويين يسعى إلى تسليط الضوء على هذه الظواهر والتغلب عليها؛ من أجل تحقيق المساواة والعدالة للنساء في المجتمع.(Ritzer,2011:454– 455)

يمكن النظر إلى الحركة النسوية على أنها حركة مدنية تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة للمرأة في المجتمع. وما يميزها عن الحركات المدنية الأخرى هو أنها تنطلق من أيديولوجيات وفرضيات محددة في النظر إلى قضايا المرأة وواقع المجتمع بشكل عام. وتعتمد الحركة النسوية على نقد دراسات المرأة التي تغفل التمييز الذكوري، وتعد الاختلافات بين الرجل والمرأة ناتجة عن اختلافات بيولوجية فقط، في حين تؤكد الحركة النسوية أن مفهومات الذكورة والأنوثة هي مفاهيم ثقافية وليست بيولوجية، وأن المجتمع هو من يفرض أدوارًا محددة على الرجل والمرأة، فيؤدي إلى تفضيل الرجل ومنحه مرتبة أعلى في الهرم الاجتماعي. هذه النقاط تعكس رؤية الحركة النسوية في محاولتها لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين. **(زايد، 2011: 235)**

وهكذا تؤمن النسويات بأن النساء يتعرضن للظلم والتمييز بسبب جنسهن، وتسعى لإزالة هذا الظلم وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما تؤكد النسويات أن هناك علاقة سياسية بين الأنواع، حيث يسود الرجال ويخضع النساء في معظم المجتمعات. وتعمل الحركة النسوية على تحويل هذه العلاقة السياسية من خلال النضال من أجل حقوق المرأة وتحقيق المساواة في الفرص والحقوق. لذا تهدف الحركة النسوية إلى تغيير القوانين والسياسات التي تفرض التمييز بين الجنسين، وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحياة العامة، وتعزيز قدراتها وحريتها الشخصية. **(هيود، 2012: 279)**

وبشكل عام تحدد شافيتز ثلاثة عناصر أساسية للنظرية النسوية: **(خلف، 2003: 125)**

أولاً، تركز النظرية النسوية على النوع الاجتماعي بوصفها محورًا أساسيًّا لاهتمامها وموضوعها. تهدف النظرية النسوية في النهاية إلى فهم الطبيعة المتعلقة بالنوع الاجتماعي لجميع العلاقات والنظم والعمليات الاجتماعية.

ثانيًا، تعد العلاقات النوعية مشكلة تحتاج إلى فهم. تسعى النظرية النسوية إلى فهم كيفية ارتباط النوع الاجتماعي باللامساواة والقيود والتناقضات الاجتماعية.

ثالثًا، تؤكد النظرية النسوية أن العلاقات النوعية ليست ظاهرة طبيعية أو ثابتة غير قابلة للتغيير. بل يُنظر إلى الوضع القائم المرتبط بالنوع الاجتماعي على أنه نتيجة قوى اجتماعية–ثقافية وتاريخية أُنشئت بواسطة البشر. ومن ثَمَّ، يمكن تغيير هذه العلاقات بواسطة الفاعلين البشريين.

ومن هنا تهدف النظرية النسوية إلى فهم وتحليل القضايا المتعلقة بالجنس والجندر، وتسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة. تعد مؤسسات المجتمع المدني أداة مهمة في تحقيق هذه الأهداف، حيث يمكنها تعزيز الوعي بقضايا المرأة والعمل على تغيير السياسات والقوانين التي تحد من حقوق المرأة. يمكن للمؤسسات المدنية أيضًا توفير الدعم والتدريب والموارد للنساء، وتشجيعهن على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. من خلال تعزيز تمكين المرأة، يمكن للنظرية النسوية ومؤسسات المجتمع المدني أن تسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتكافؤًا. ومن هنا يمكن تطبيق النظرية النسوية، حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتوفير الموارد والدعم اللازم للنساء، وتعزيز قدراتهن وتمكينهن من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تعمل هذه المؤسسات على توعية المجتمع بأهمية المساواة بين الجنسين وتغيير الثقافات والتصورات النمطية التي تؤدي إلى التمييز. وبالتعاون مع الحكومات، تسعى المؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز القوانين والسياسات التي تحمي حقوق المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين. ومن هنا فالنظرية النسوية ترى أن مؤسسات المجتمع المدني أدوات مهمة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزز الوعي والتغيير الاجتماعي نحو مجتمع أكثر عدالة وتكافؤاً.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة الرضا والمحفدي (2023). أثر الخطط الذاتية في رفع مستوى تمكين المرأة الريفية اقتصاديًّا في قرية بيت محفد مديرية بني مطر محافظة صنعاء، والوقوف على أهم الصعوبات التي تعيق تمكين المرأة الريفية، وتلمس أثر الخطط الذاتية في حياة المرأة الريفية من عدمها، وأثرها إن وجدت في رفع مستوى تمكينها في التطوير الذاتي وإدارة الذات. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع الدراسة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الريفيات في قرية بيت محفد والبالغ عددهن (300) امرأة. واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة وبرنامج SPSS الإحصائي لتحليل العينة والبالغ عددهن (53) امرأة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أظهرت الدراسة العلاقة الطردية بين من يمتلكن مشروعًا خاصًا ودخلاً ماديًّا، وبين تمكنهن من حرية التصرف واتخاذ القرارات ولكن بنسبة ضئيلة جدًّا لا تكاد تذكر. وتتفق المرأة ما تحصل عليه في محاولة تحسين وضعها الأسري وهو مؤشر يؤكد أن تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة يساعد في تحسين ورفع مستوى الأسرة معيشيًّا وصحيًّا وتعليميًّا من خلال تغيير تخطيطها والإدارة الاقتصادية السليمة. **(الرضا والمحفدي، 2023: 658- 690)**

هدفت دراسة الخلايلة (2022) إلى الكشف عن دور البلديات في دعم تمكين المرأة في المجتمعات الريفية، وقد تناولت الدراسة تمكين المرأة في المجتمعات الريفية تنمويًّا سياسيًّا واقتصاديًّا، وبيان أبرز التحديات التي تواجه عملية التمكين، فضلًا عن بيان دعم البلديات لعملية تمكين المرأة، من خلال تبني استراتيجيات تسهم في تطوير ظروف المرأة وتحسينها في المجتمعات الريفية لتحقيق عناصر التمكين الاجتماعي، والاقتصادي والتنموي والسياسي. واعتمدت الدراسة في الوصول إلى نتائجها على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توضيح

دور البلديات في دعم تمكين المرأة في المجتمعات الريفية على المستوى السياسي والتنموي والاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز عناصر التمكين لتكون المرأة في المجتمعات الريفية جزءًا من صناعة القرار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، فبينت أهمية دور وحدة تمكين البلديات في تقوية العلاقات الاجتماعية للمرأة ودعمها وتعزيز مكانتها في الهياكل الاجتماعية، وأوصت بأن على البلديات وضع بيان دور وحدات تمكين المرأة وتفعيل دورها في تقوية العلاقات الاجتماعية ودعمها وتعزيز مكانتها في الهياكل الاجتماعية. **(الخلايلة، 2022: 83- 94)**

هدفت دراسة **السيبية (2022)** إلى الكشف عن دور الجمعيات الخيرية النسوية في تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، ومعرفة أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية النسوية في تمكين المرأة في محافظة المفرق، ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وقام باختيار عينة ممثلة من النساء المستفيدات من الجمعيات الخيرية النسوية وبلغ حجم العينة (286) سيدة، اختارهن بطريقة عشوائية، وقام تصميم استبانة تتكون من أسئلة متنوعة وشاملة لتغطية جميع محاور الدراسة، واستخدم برنامج التحليلي الإحصائي SPSSلتحليل البيانات من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت). وأظهرت نتائج الدراسة أن دور الجمعيات الخيرية النسوية في تمكين المرأة اقتصاديًّا كان مرتفعًا وبمتوسط حسابي بلغ (3.51%)، كما تبين أن دور الجمعيات الخيرية النسوية في تمكين المرأة اجتماعيًّا كان مرتفعًا وبمتوسط حسابي بلغ (3.81%)، وقامت الدراسة بمناقشة أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية النسائية في تنفيذ خططها التنموية الموجهة لدعم وتمكين المرأة في محافظة المفرق والتي تحد من دورها في المضي قدمًا في تمكين المرأة في مختلف المجالات **(السيبية، 2022: 223- 249)**.

كما بحثت دراسة **(رمضان: 2016)** في موضوع المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري، وقد استهدفت الباحثة من خلالها رصد أهم مؤشرات الإقصاء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ودراستها في ضوء مفهوم تمكين المرأة بوصفه أحد أهم المفاهيم المرتبطة بالجهود الرامية لمكافحة الاقصاء الذي تتعرض له المرأة في المجتمع المصري. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها المؤشرات لإقصاء على منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي المقارن، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينتين إحداهما تمثل المجتمع الريفي والأخرى تمثل المجتمع الحضري، وذلك بالاعتماد على أداة القياس، حيث قامت الباحثة بتصميم مقياس استهدف قياس مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في مجتمع البحث، وقد بلغ حجم عينة الدراسة الميدانية (240) مفردة توزعت بالتساوي على مجتمعي البحث (مدينة المنصورة وقرية طناح –محافظة الدقهلية) وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن هناك ثلاثة عشر مؤشرًا دالا على إقصاء المرأة المهمشة اجتماعيًّا في مجتمع البحث، من أهمها خضوع المرأة لسيطرة الذكور من أفراد الأسرة، وغلبة رأي الذكور على رأي النساء، ومحدودية دور المرأة

داخل الأسرة مقارنة بأدوار الذكور. أما المؤشرات الاقتصادية الدالة على إقصاء المرأة المهمشة داخل مجتمع البحث فقد بلغت عشرة مؤشرات، جاء في مقدمتها عدم القدرة على الادخار وعدم كفاية الدخل لمتطلبات المعيشة، وقلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل. كشفت النتائج الميدانية أيضًا أن هناك عددًا من المؤشرات الدالة على إقصاء المرأة ثقافيًّا في مجتمع البحث، منها وقوف العادات والتقاليد حائلًا دون حصول المرأة على مكانتها في المجتمع، وتدني الفرص المتاحة أمام المرأة لممارسة العمل الثقافي العام. **(رمضان، 2016: 44-84)**

التعقيب:

ومن خلال قراءة التراث البحثي السابق، يمكن أن نستكشف بعض النقاط المشتركة بين هذه الدراسات وهي:

- تظهر الدراسات أن مؤسسات المجتمع المدني لها دور كبير في تمكين المرأة، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي. حيث تساهم هذه المؤسسات في توفير فرص التعليم والتدريب، وتعزيز الوعي والمشاركة السياسية، وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي.
- تشير الدراسات إلى وجود تحديات وعوائق تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها في تمكين المرأة. تتضمن هذه التحديات نقص التمويل، والتمييز الجنسي، والقيود القانونية، والتحديات الثقافية والاجتماعية.
- تظهر الدراسات أيضًا النجاحات والتأثير الذي تحققه مؤسسات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة. كما تشير الدراسات إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، وتحسين الوضع الاجتماعي والصحي، وتعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- بناءً على نتائج الدراسات، طرحت الدراسات توصيات ومقترحات لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة. تشمل هذه التوصيات تعزيز التمويل والدعم لمؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق المرأة، وتعزيز التعاون والشراكة بين الجمعيات مؤسسات المجتمع المدني والحكومة والمؤسسات الأخرى.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يُعدُّ هذا المنهج أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويستخدم بشكل كبير بين الباحثين لما يتصف به من المرونة والشمولية، كما أنه يسمح بدراسة الواقع بشكل دقيق للغاية، بحسب طبيعة الدراسة وأدواتها، كما يتيح للباحث التعرف أو الكشف عن الموضوع محل الدراسة؛ من خلال رصد آراء عينة الدراسة نحو موضوع أو قضية معينة، وجمع الحقائق بشأنها كما هي على أرض الواقع، ويتميز هذا المنهج باستخدامه الأساليب الكمية والنوعية. فمن

خلال المنهج الوصفي التحليلي يستطيع الباحث تحليل الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفًا دقيقًا، وربطها ببعض المتغيرات، وتفسيرها، والتنبؤ بمستقبلها.

أداة جمع البيانات

- **المقابلة:**

اعتمدت الدراسة بشكل أساس على المقابلة كأداة لجمع البيانات، حيث قامت الباحثة بمقابلة القائمين على الجمعية، وطرح عدد من التساؤلات التي تتعلق بمبادرات وبرامج الجمعية في مجال تمكين المرأة الليبية وطبيعة المعوقات التي تقابلها في تنفيذ تلك المبادرات، وتمكنت من الحصول على عدد من الوثائق الرسمية عن الجمعية وبرامجها وقامت بتحليلها للاستفادة منها في الدراسة الحالية.

- **الملاحظة:**

توافرت للباحثة فرص متابعة عدد من البرامج والمبادرات التي تقوم بها الجمعية في مجال تمكين المرأة أثناء التردد على الجمعية لتنفيذ المقابلات، وبذلك توافر للباحثة فرص تلك المبادرات عن قرب ومشاركتهم في تنفيذ عدد من الأنشطة، وهو ما استفادت منه الباحثة في تحليل العديد من المواقف المرتبطة بموضوع الدراسة.

- **المناقشة البؤرية:**

من أجل معالجة القصور المعرفي (الابستمولوجي) في الدراسة الميدانية، جاء الاعتماد على المناقشة البؤرية كأداة أخرى لجمع البيانات، حيث تسمح المناقشات البؤرية باستكشاف مجموعة من الآراء/ وجهات النظر حول الموضوع محل الاهتمام، واستكشاف مدلول نتائج الدراسة التي لا يمكن تفسيرها بشكل مباشر، وتوليد أفكار مباشرة حول الموضوع بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، مقارنةً بتوليدها عبر المسوح الاجتماعية، كما أنها تسمح بإشراك الفئات المعنية التي تمثل وجهات نظر مختلفة والحصول على نظرة أعمق بشأن اهتماماتهم واحتياجاتهم، وهو ما تمثل في التعرف على آراء المستفيدات من خدمات الجمعية ومدى انعكاسها على حياتهم.

أ- **مجالات الدراسة:**

وجاء مجالات الدراسة على النحو الآتي:

- **المجال الجغرافي:** جاء تطبيق الدراسة في جمعية فتاة ليبيا بمدينة طبرق.
- **المجال البشري:** اعتمدت الدراسة على عينة من المسؤولين القائمين على أنشطة الجمعية وعددهم ثلاثة أفراد: وهم رئيسة الجمعية، واثنان مع القائمين على الخدمات والمبادرات التي تقدمها الجمعية، فضلًا عن إجراء 15 مقابلة مع المستفيدات الموجودات بالجمعية؛ للتعرف على مدى استفادتهن من الجمعية ودور الجمعية في العمل على تمكينهن في ضوء الخدمات التي يتحصلن عليها.

- **المجال الزمني:** استغرقت عملية جمع البيانات وتحليلها 3 أشهر خلال الفترة من (سبتمبر 2023 حتى نوفمبر 2023).

ب- **تحليل البيانات:** بعد الانتهاء من جمع البيانات، قامت الباحثة بتحليل مخرجات الدراسة بالاعتماد على التحليل الكيفي مع الاستعانة بالتحليل والتفسير لنتائج تحليل مضمون المناقشات البؤرية بما يساعد على الحصول على إجابات أكثر موضوعية ودقة لأسئلة الدراسة.

نتائج الدراسة:

1. التعريف بجمعية فتاة ليبيا:

جمعية فتاة ليبيا هي منظمة غير ربحية معنية بقضايا الفتيات في ليبيا، تهدف الجمعية إلى تعزيز وتمكين الفتيات ليصبحن نساء قويات ومستقلات ومساهمات بفعالية في المجتمع. تقوم جمعية فتاة ليبيا بتنفيذ مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تستهدف الفتيات في مختلف المجالات. من بين هذه الأنشطة ما يأتي

- برامج التعليم: توفير فرص التعليم الجيد والمستدام للفتيات من خلال تنظيم دورات تعليمية، ورش عمل ومنح دراسية للفتيات الموهوبات والمحتاجات.
- التوعية والتثقيف: تنظيم حملات توعوية وورش عمل حول القضايا المهمة التي تواجه الفتيات مثل التحرش، العنف الأسري، صحة الأنثى، حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- بناء المهارات: تقديم فرص التدريب والتطوير المهني للفتيات لمساعدتهن على اكتساب المهارات اللازمة للنجاح والاستقلالية الاقتصادية، مثل مهارات القيادة، التفكير النقدي، ريادة الأعمال والتكنولوجيا.
- دعم الشابات: توفير الدعم والمساندة للفتيات اللائي يعيشن في ظروف صعبة من خلال توفير الأمان والرعاية والتعليم المستدام.
- التمكين الاجتماعي والسياسي: تعزيز مشاركة الفتيات في عملية صنع القرار والشأن العام، وتعزيز دور الفتيات في المجتمع والقيادة الحقوقية.

تسعى جمعية فتاة ليبيا للتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين والمؤسسات الحكومية لتحقيق أهدافها وتقديم الدعم اللازم للفتيات في ليبيا.

التعليق:

يوجد العديد من الجمعيات والمنظمات المعنية بشؤون الفتيات في ليبيا. واحدة من هذه الجمعيات هي "جمعية فتاة ليبيا". وتعمل هذه الجمعية على تحقيق حقوق الفتيات وتمكينهن في جميع جوانب حياتهن، بما في ذلك التعليم، الصحة، الإرشاد والدعم النفسي، القيادة والمشاركة السياسية. تركز جمعية فتاة ليبيا على توعية المجتمع ورفع الوعي حول قضايا الفتيات ودورهن في المجتمع. وتعمل أيضًا على تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للفتيات

الليبيات اللواتي يواجهن التمييز أو يعانين من العنف. الجمعية تعمل على توفير البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة التي تساهم في تعزيز مهارات الفتيات وتمكينهن اقتصاديًا. كما توفر المساعدة الاجتماعية والدعم النفسي للفتيات في حالات الأزمات والتحديات الشخصية. تعمل جمعية فتاة ليبيا أيضًا على نشر الوعي حول حقوق الفتيات ومشاكلهن وتحدياتهن من خلال المحاضرات والندوات وورش العمل والمناسبات العامة. إن جمعية فتاة ليبيا تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز حقوق الفتيات وتحسين واقعهن في المجتمع الليبي.

2. صور وأشكال التمكين التي تقدمها الجمعية للمرأة:

للتعرف على صور وأشكال التمكين التي تقدمها الجمعية للمرأة، فقد قامت الباحثة بطرح تساؤل على القائمين بالمبادرات التي تقدمها الجمعية يستهدف الكشف عن مجالات التمكين المختلفة التي تقدمها الجمعية، وقد تبين من خلال تحليل المقابلات التي أجريت مع (رئيسة الجمعية، والسادة القائمين على المبادرات التنموية والاجتماعية وعددهم اثنان) ما يأتي:

- **في مجال صنع السياسات:** تقوم الجمعية بالعمل على دراسة السياسات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة، والعمل على تحسينها وتطويرها من خلال تقديم توصيات ومقترحات لمتخذ القرار في هذا الشأن.
- **في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة:** تشجيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال تقديم الدعم والتدريب وزيادة الوعي حول دور المرأة في الحياة السياسية.
- **في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة:** تعمل جمعية فتاة ليبيا على تمكين النساء من خلال توفير الدعم الاقتصادي والتدريب على المهارات الحرفية والتقنية، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، وهو ما يساهم في تمكينهن اقتصاديًا وتعزيز فرص العمل المستدامة.
- **في مجال حماية حقوق النساء والقضايا الاجتماعية:** تعمل الجمعية على دعم النساء من خلال العمل على حماية حقوقهن ومكافحة التمييز الجنسي والاجتماعي. كما تعمل على رفع الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة والعدالة.
- **في مجال التعليم والتدريب:** تسعى جمعية فتاة ليبيا إلى تمكين النساء من خلال تعزيز فرص التعليم والتدريب، وتوفير الدعم لتحقيق التعليم الجيد والتدريب المهني، وهو ما يؤدي إلى تعزيز مهاراتهن وزيادة فرص النجاح في الحياة المهنية والشخصية.
- **في مجال تمكين اجتماعي وثقافي:** العمل على تغيير النماذج الاجتماعية والثقافية التي تحد من تطور المرأة والدفاع عن حقوقها في المجتمع.

نخلص من ذلك أن المبادرات التي تقدمها جمعية فتاة ليبيا شاملة ومتعددة الأبعاد. حيث تركز الجمعية على مجالات مهمة مثل صنع السياسات وتعزيز المشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي وحماية حقوق النساء والقضايا الاجتماعية والتعليم والتدريب والتمكين الاجتماعي والثقافي. تعمل الجمعية على تحسين وتطوير

الوضع الحالي للمرأة في ليبيا من خلال توفير الدعم والتدريب وزيادة الوعي حول حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع. يمكن أن تؤدي الجمعية دورًا مهمًّا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف جوانب الحياة.

3. أما عن آليات الجمعية في توفير تمكين المرأة، وفي ضوء طرح تساؤل للقائمين عن الجمعية حول الطرق التي من خلالها تعمل الجمعية على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية فقد تبين أن هناك العديد من الطرق التي تعتمد عليها الجمعية لتمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، ومنها:

- التعليم: توفير فرص التعليم الجيد للنساء يعد أحد أهم العوامل في تمكينهن اجتماعيًّا واقتصاديًّا، حيث يمكن للتعليم أن يمنح النساء المهارات والثقة اللازمة لدخول سوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تعزيز المشاركة السياسية: تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار يعزز من تمكينها اجتماعيًّا ويساهم في تعزيز حقوقها وتحقيق مصالحها.
- الوصول إلى الخدمات المالية: توفير الوصول إلى الخدمات المالية، مثل القروض والحسابات البنكية، يمكن أن يساهم في تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تمكينها من إدارة مواردها وبناء الثروة الشخصية.
- ريادة الأعمال: دعم ريادة الأعمال لدى النساء من خلال توفير التدريب والموارد والفرص يمكنها من توليد الدخل وتعزيز مكانتها الاقتصادية.
- مكافحة التمييز: يجب مكافحة أشكال التمييز كافة ضد المرأة سواء في المجتمع أو في سوق العمل وضمان حقوقها المتساوية.

ومن هنا يتبين أن الجمعية تعمل على توفير التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية من خلال العديد من الآليات. مثل توفير فرص التعليم الجيد للنساء، إذ يعد التعليم عاملًا مهمًّا في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا. كما تعمل الجمعية على تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار، وذلك من خلال توفير الدعم والتدريب وزيادة الوعي بدور المرأة في الحياة السياسية. كما تسعى الجمعية أيضًا إلى توفير الوصول إلى الخدمات المالية، لتمكين المرأة اقتصاديًّا ومساعدتها في إدارة مواردها وبناء الثروة الشخصية. فضلًا عن ذلك، تدعم الجمعية ريادة الأعمال لدى النساء من خلال توفير التدريب والموارد والفرص، وتعمل على مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وضمان حقوقها المتساوية في المجتمع وسوق العمل.

4. المعوقات التي قد تواجه الجمعية في مجال تمكين النساء:

للتعرف على المعوقات التي تواجه الجمعية في مجال تنفيذ المبادرات المختلفة فقد تبين من خلال تحليل نتائج المقابلات تعددت المعوقات التي تواجه الجمعية في تنفيذ أنشطتها والتي تحديد أهمها على النحو التالي:

1. نقص التمويل: تواجه الجمعية صعوبة في الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ برامج ومشاريع تمكين النساء.
2. القيود القانونية والمؤسسية: بعض القوانين أو التشريعات قد تفرض قيودًا على نشاطات الجمعية.
3. قلة الموارد البشرية: هناك نقص في عدد المتطوعين أو الموظفين المؤهلين الذين يمكنهم تقديم الدعم اللازم للنساء في المجتمع.
4. التحديات الثقافية: تواجه الجمعية تحديات ثقافية تجعل من الصعب تقديم برامج تمكين للنساء.
5. نقص الوعي والتثقيف: يواجه فريق المؤسسة في بعض الأحيان صعوبة في توعية النساء والمجتمع بشكل عام حول أهمية التمكين وحقوق النساء.

ومن هنا يتبين أن نقص التمويل يُعدُّ أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها الجمعية، إذ يكون من الصعب الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ برامج ومشاريع تمكين النساء. وهناك القيود القانونية والمؤسسية أيضًا، حيث قد تفرض بعض القوانين قيودًا على نشاطات الجمعية. وهناك قلة الموارد البشرية وهي معضلة أخرى، حيث يكون من الصعب العثور على عدد كافٍ من المتطوعين أو الموظفين المؤهلين لتقديم الدعم اللازم للنساء في المجتمع. أما بالنسبة للتحديات الثقافية فهي أيضًا تعد عائقًا، حيث تجعل الثقافة السائدة من الصعب تقديم برامج تمكين للنساء. وأخيرًا، نقص الوعي والتثقيف يمكن أن يكون تحديًا، حيث يواجه فريق الجمعية صعوبة في توعية النساء والمجتمع بشكل عام بأهمية التمكين وحقوق النساء.

5. مدى رضا المستفيدات عن الخدمات التي تقدمها الجمعية:

للتعرف على مدى رضا المستفيدات عن الخدمات التي تقدمها الجمعية فقد قامت الباحثة بطرح عدد من التساؤلات على (15) من الحالات اللائي يتحصلن على خدمات من الجمعية وذلك على النحو الآتي:

1. طرق الاستفادة من خدمات مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا:

تبين من خلال تحليل المقابلات أن 7 من بين الحالات المستفيدة التي أمكن إجراء المقابلات معهن قد تحصلن على خدمات تتعلق بالتدريب والتعليم في مجالات مختلفة مثل المهارات الحرفية والتجارية والتكنولوجية. وهو ما ساعدهن في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على فرص عمل أفضل وزيادة دخلهن الشخصي. كما أن هناك 4 حالات قد استفدن من توفير الدورات الحرفية التي تقدمها الجمعية للبدء في مشروعهن الخاص أو توسيع عملهن الحالي، وهو ما ساهم في تحسين وضع المرأة الاقتصادي وتعزيز استقلاليتها المالية. علاوة على ذلك، فقد أفادت 3 حالات من حالات الدراسة أن الجمعية قدمت لهن خدمات الدعم الاجتماعي والتوجيه في مجالات مثل الصحة والعلاقات الأسرية وحقوق المرأة. وهذا ساعد المرأة في تعزيز ثقتها بنفسها وتحسين جودة حياتها العامة.

2. الخدمات التي تلقيتها من هذه المؤسسات وكيف ساهمت في تحسين وضعك الاجتماعي والاقتصادي:

بسؤال حالات الدراسة عن تفصيل الخدمات التي تحصلن عليها من الجمعية أجابت إحداهن بقولها: "تلقيت تدريبًا في مجال المهارات الحرفية. هذا التدريب قد ساعدني في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل وكذلك البدء بمشروع خاص بي. وهو ما ساهم في زيادة دخلي وتحسين وضعي الاقتصادي". فضلًا عن ذلك أفادت حالة أخرى، بقولها: "قدمت لي الدعم الاجتماعي والتوجيه، فقد استفدت من الدعم في مجالات مثل الصحة والعلاقات الأسرية وهو ما ساعدني على حل الكثير من مشكلاتي".

3. نصائح للنساء اللواتي يرغبن في الاستفادة من خدمات الجمعية في تمكينهن اجتماعيًّا واقتصاديًّا:

طرحت حالات الدراسة من المستفيدات من الجمعية بعض النصائح للنساء اللواتي يرغبن في الاستفادة من خدمات الجمعية في مجال التمكين الاجتماعي والاقتصادي، ومن بين أهم ما ذكرته حالات الدراسة من نصائح ما يأتي:

-الاستفادة من الخدمات للنساء التي تقدمها الجمعية في مجالات التعليم، والتدريب المهني، والدعم النفسي والاجتماعي. للاستفادة من هذه الخدمات لتطوير مهاراتك وزيادة فرصك الاقتصادية.

-الاستفادة من البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها الجمعية. لتعليم مهارات جديدة تساعد في الحصول على فرص عمل أفضل أو تطوير مشروعك الخاص.

-الاستفادة من فرص التمويل للنساء اللواتي يرغبن في بدء أعمالهن الخاصة أو توسيعها.

-بناء شبكة اجتماعية قوية من خلال المشاركة في فعاليات الجمعية والتواصل مع النساء الأخريات اللواتي يسعين لتحقيق الأهداف نفسها.

-التطوع في المشاريع والفعاليات التي تقدمها الجمعية، وهو ما يساعد على بناء مهارات جديدة وتوسيع شبكة علاقاتك.

4. حول كيفية تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال هذه الجمعية:

من بين الحالات التي قابلتها وقد استفادت من خدمات الجمعية امرأة شابة تعيش في بيئة كانت الفرص المتاحة للنساء فيها محدودة. كانت تحلم بتحقيق استقلالها المالي وتأسيس مشروعها الخاص، ولكنها واجهت العديد من التحديات. في إحدى الأيام، قامت بزيارة الجمعية؛ كونها تقدم دورات تدريبية للنساء. قابلت هناك مجموعة من النساء اللاتي كُنَّ يشاركن في الدورات ويسعين لتحقيق أهدافهن الاقتصادية. بدأت الحالة بالانخراط في الدورات واستفادت من التدريب والمعرفة التي حصلت عليها. تعلمت مهارات جديدة، وكانت تستخدم هذه المهارات ذاتها. عندما انتهت من الدورات، بدأت بتنفيذ مشروعها وتسويق منتجاتها. وقامت بإنتاج منتجات يدوية فريدة من نوعها وتمكنت من بيعها بنجاح في السوق المحلية.

مع مرور الوقت، نما مشروعها وزادت أرباحه. قامت بتوظيف عدد من النساء الأخريات وقدمت لهن فرص عمل وتدريب لتحقيق التمكين الاقتصادي. بفضل تحقيقها للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، أصبحت الحالة قدوة للنساء الأخريات في المجتمع.

وبشكل عام أسفرت نتائج تحليل المقابلات عن وجود حالة من الرضا بشأن إسهام الجمعية في مجال تمكين المرأة، إذ توفر هذه الخدمات العديد من الفرص والموارد التي تساعد المرأة على تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا من خلال: تقديم خدمات التعليم والتدريب الذي ساهم في زيادة قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة في سوق العمل، وتقديم خدمات التوعية والتثقيف، وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم الدعم والتوجيه للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية والمدنية والجمعية بشكل عام تسهم في خلق بيئة داعمة للمرأة وتمكينها بشكل شامل في مختلف جوانب حياتها.

خاتمة:

منظمات المجتمع المدني لها دور مهم في مجال تمكين المرأة. ومع ذلك، يجب عمل تقييم شامل لعمل هذه المنظمات للوقوف على نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي يمكن تطويرها. وفيما يأتي بعض الملامح التي يمكن تضمينها في التقييم الاجتماعي لدور منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة في ليبيا:

1. التوعية والتثقيف: قدرة المنظمات على نشر الوعي وتعزيز المعرفة في المجتمع حول قضايا المرأة وتمكينها.
2. تعزيز المشاركة السياسية: قدرة المنظمات على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والدعوة للديمقراطية والحقوق الأساسية.
3. تمثيل المجتمع: قدرة المنظمات على تمثيل مصالح المرأة، وقدرتها على الحد مخاوفها واحتياجاتها.
4. تنمية المهارات: قدرة المنظمات على تطوير مهارات المرأة وتوفير التدريب والتعليم لتمكينها من المشاركة الفعالة في المجتمع.
5. التأثير على السياسات العامة: قدرة المنظمات على الضغط والتأثير على صنع السياسات العامة والتشريعات لتحقيق تحسينات اجتماعية واقتصادية لصالح المرأة.

وفيما يأتي عرضٌ لعدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير دور منظمات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز الوعي والتثقيف: يجب على مؤسسات المجتمع المدني تعزيز الوعي بقضايا تمكين المرأة وتثقيف المجتمع بأهمية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. يمكن تحقيق ذلك من خلال حملات توعية وورش عمل ومناسبات تعليمية.

- توفير الدعم القانوني والاستشاري: يجب على مؤسسات المجتمع المدني في توفير الدعم القانوني والاستشاري للنساء اللاتي يواجهن تحديات قانونية أو اجتماعية. يمكن توفير هذا الدعم من خلال توجيه النساء إلى المحامين المتخصصين وتقديم الاستشارات القانونية.
- تعزيز الفرص الاقتصادية: يجب على مؤسسات المجتمع المدني العمل على توفير الفرص الاقتصادية للنساء، سواء من خلال توفير التدريب والتأهيل المهني أو دعم إنشاء المشاريع الصغيرة وتوفير القروض والتمويل.
- تشجيع المشاركة السياسية: يجب على مؤسسات المجتمع المدني العمل على تشجيع وتمكين المرأة للمشاركة السياسية والاجتماعية. يمكن ذلك من خلال توفير التدريب والتأهيل اللازم للنساء للمشاركة في العمل السياسي وتشجيعهن على الترشح للمناصب القيادية.
- تعزيز الشراكات: يجب على مؤسسات المجتمع المدني العمل على تعزيز الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتنسيق الجهود لتعزيز حقوق المرأة.

المراجع:

- ارقيعة، مريم العجيل. (2022). المرأة ومساهمتها في القوى العاملة في المجتمع الليبي. مجلة العلوم الإنسانية، ع25، 644 – 680.
- البسيوني، البسيوني عبد الله جاد. (2005). حق المرأة المصرية في التمكين الاجتماعي: بحث تقييمي في سوسيولوجيا القانون. مجلة مصر المعاصرة، مج 96، ع 477– 478، 411– 506.
- تشيرتون، ميل وبراون، آن. (2012). علم الاجتماع: النظرية والمنهج، ترجمة: هناء الجوهري، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- حبيب، ربيعة مولود سعد، والعجيلي، حنان عبد السلام. (2023). دور المرأة الليبية في التغييرات الاجتماعية والسياسية والمعوقات التي تواجهها داخل المجتمع. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، ع 14 ، 66 – 91.
- الخلايلة، مجد عبد الحليم أحمد. (2022). دور البلديات في تمكين المرأة في المجتمعات الريفية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع39، 83– 94.
- دوفلو، إستر. (2013). تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، مج 2، ع 5، 51– 76.
- الرضا، إلهام محمد علي، والمحفدي، سميحة يحيى. (2023). أثر الخطط الذاتية في رفع مستوى تمكين المرأة الريفية اقتصادياً في قرية بيت محفد. مجلة الآداب، مج 11، ع. 1، 658– 690.

- رمضان، نورا طلعت إسماعيل. (2016). مؤشرات إقصاء المرأة المهمشة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية في ضوء مفهوم التمكين. مجلة كلية الآداب، ع 58، 44– 84.
- زايد، أحمد. (2011). الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات، كلية الآداب–جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- سرحان، محمود محمود عرفان. (2011). آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج في تنمية المجتمع. المعهد الربيعي الدولي الثالث: آليات تمكين الكفاءات في ميداني العمل الاجتماعي والتنمية البشرية: نحو مقاربة بين ثقافية، فاس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس بفاس – المغرب، 117– 150.
- السيبية، عبد المجيد خلف. (2022). دور الجمعيات الخيرية النسوية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا في محافظة المفرق من وجهة نظر النساء المستفيدات. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج28، ع1 223 – 249.
- عبد الجواد، مصطفي خلف. (2003). قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع، في: محمد سعيد فرح (تحرير)، كتابات اجتماعية معاصرة: مهداة للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي، كلية الآداب–جامعة القاهرة مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- العبد الكريم، خلود برجس. (2014). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع36، ج1، 177 – 238
- عبده، هاني خميس أحمد. (2010). حقوق الإنسان والمرأة: تحليل خطاب التمييز والتمكين كما تعكسه المدونات. المؤتمر العلمي الدولي: حقوق المرأة في مصر والدول العربية، الإسكندرية: كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، 699– 757.
- العدوني، عصام. (2009). المجتمع المدني في المغرب: المفهوم والسياق، المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)، ع 5: 149.
- عطية، مبروكة إشتيوي محمد، وآخرون. (2016). التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها على أدوار المرأة: دراسة ميدانية بمدينة ترهونة. مجلة البحث العلمي في الآداب، ع 17،ج 1، 313 – 331.
- المشهداني، فهيمة كريم رزيج. (2012). سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات: رؤية اجتماعية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع 88، 258– 275.
- نتشه، روان يوسف. (2011). تمكين المرأة: حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود. عالم الفكر، مج 40، ع 1، 143 – 184

- هيود. أندرو. (2012). مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، القاهرة

المراجع الأجنبية:

- Adler, Charles: Empowerment and the family decision making's on fence on recreation choice of female children, Ph.D, Madigan state University, 2009 .
- Alex C. Michalos and other .(2014) Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, Springer Science, New York
- Harris, Richard : Women's Empowerment and Fertility Decision-making, modeling demand for childemand contractive use in Bangladesh., Ph.D University of Washington 2009 .
- Kabeer, Naila. Reflections on measurement of women’s empowerment, 2001.
- R., Barker (1997) The Social Work Dictionary, Washington, National association of social Workers Press,
- Ritzer, George. (2011). Sociological Theory, New York, Mc Graw Hill.